الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
المعهد العالي للتخطيط الإقليمي
قسم هندسة المدن

برنامج الدراسات العليا
في تخطيط المدن
مع جامعة باريس الشرقية
مارن لافالييه

آلية تفعيل الحوكمة الحضرية في المدن السورية

إشراف

أ.د نتاليا عطفة

د.م حيان سفور

دراسة أعدت لنيل درجة ماجستير التأهيل والتخصص في هندسة المدن

والتنمية الحضرية المستدامة

إعداد: م. ياسمين الكلسلي

دمشق ٢٠٢٢

الملخص

بدأت سورية في عام ١٩٧١ تتوجه نحو اللامركزية، ولكن التوجه الحقيقي كان في عام ٢٠١١ حيث تم التركيز على اللامركزية والاستقلالية المالية والإدارية للوحدات الإدارية، وفي عام ٢٠٢١ أصدر القانون المالي للوحدات الإدارية الجديد. تهدف هذه الدراسة الى استنتاج آلية تفعيل مناسبة للحوكمة الحضرية، لما للحوكمة من أهمية وخاصة في المرحلة القادمة من إعادة الاعمار في سورية. وتم الوصول الى هذه الآلية من خلال تحليل تجربتان عالميتان وتحليل الواقع السوري وعدد من المقابلات الشخصية واستبيان للعاملين في الجهات المختصة. وبناء عليه وضعت الباحثة عدد من المقترحات لتفعيل الحوكمة الحضرية، منها فصل السلطات وضبط التقسيمات الإدارية لتتناسب مع حدود الوحدات، تفعيل مجالس الاحياء الواردة في القانون ١٠٧، إلغاء الوصاية الادارية والمالية والاعتماد على الرقابة القضائية اللاحقة، ومراقبة دقيقة لتنفيذ جدول أعمال الوحدات الإدارية، وإعطاء المجالس المحلية سلطة أكبر وخاصة في مجال تكوين الشراكات مع القطاعين الخاص والأهلي وفق قواعد قانونية مفصلة، بالإضافة الى إنشاء وكالة استشارية مركزية تعتمد عليها المجالس المحلية في القضايا الجديدة التي تتعرض لها.

Summary

Syria began to head towards decentralization in 1971, but the real trend was in 2011, when the focus was on the decentralization and the financial and administrative independence of the administrative units. In 2021, the financial law of the new administrative units was issued .This study aims to derive an appropriate activation mechanism for urban governance due to its importance, especially in the next stage of reconstruction in Syria. This mechanism was reached by analyzing two global experiences in addition to the Syrian situation, besides a number of personal interviews and a questionnaire of some workers in the competent authorities. Accordingly, the researcher has put a number of proposals to activate urban governance, which include separating the powers and controlling administrative divisions to suit the limits of units, activating the neighborhood boards mentioned in Law ١٠٧, canceling the administrative and financial will and relying on subsequent judicial oversight, and accurate monitoring to implement the agenda of administrative units, and giving local councils a greater authority, especially in the field of forming partnerships with the Businesses and NGOs/CBOs/CSOs sectors according to detailed legal rules, in addition to the establishment of a central advisory agency on which local councils depend on the new issues that they are exposed to.